

Distr.: General
28 February 2019

مجلس الأمن



القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨٤٧٤، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه وبياناته الصحفية بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما القرارات ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، و ٢٠٣٠ (٢٠١١)، و ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، و ٢٠٩٢ (٢٠١٣)، و ٢١٠٣ (٢٠١٣)، و ٢١٥٧ (٢٠١٤)، و ٢١٨٦ (٢٠١٤)، و ٢٢٠٣ (٢٠١٥)، و ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، و ٢٣٤٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٠٤ (٢٠١٨)،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ (S/2019/115) والتوصيات الواردة فيه، وبالتقرير الخاص المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (S/2018/1086) بشأن التقييم الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وإذ يؤكد التقدير الإيجابي الذي أعرب عنه الأمين العام للدور الذي يؤديه ممثله الخاص ورئيس المكتب في مساعدة حكومة غينيا - بيساو،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة غينيا - بيساو ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وإذ يشدد على أن سلطات غينيا - بيساو هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء إقليم البلد، وإذ يؤكد أهمية تفعيل المسؤولية الوطنية لتنفيذ مبادرات سياسية شاملة تتصل بالسلام والأمن،

وإذ يؤكد على ضرورة أن تواصل حكومة غينيا - بيساو اتخاذ خطوات ملموسة نحو إحلال السلام والأمن والاستقرار في البلد، عن طريق إشراك جميع الأطراف في حل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة تتسم بالمصداقية والشفافية على النحو المنصوص عليه في دستور غينيا - بيساو، واتخاذ تدابير فعالة لإصلاح قطاع الأمن، والتصدي للفساد عن طريق تعزيز النظام القضائي، وتحسين الإدارة العامة وإدارة إيرادات الدولة، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية للسكان، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإذ يثني على التزامها بتنفيذ أولوياتها الوطنية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء ما ترتب على الأزمة السياسية والمؤسسية الأخيرة من أثر سلبي على التقدم المحرز منذ إعادة إرساء النظام الدستوري عقب الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٤، وعلى سير العمل في جهاز الدولة، وعلى تنفيذ خطة إصلاح غينيا - بيساو،



وإذ يعرب أيضا عن القلق إزاء حالة مواطني غينيا - بيساو، الذين يعانون من الآثار السلبية للأزمة السياسية، ويحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على وضع مصلحة شعب غينيا - بيساو فوق كل اعتبار آخر،

وإذ يرحب باستمرار مشاركة الممثل الخاص للأمين العام، جوزيه فييغاس فيليو، ورئيس جمهورية نيجيريا، فخامة السيد محمدو بھاري، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس جمهورية غينيا، فخامة السيد ألفا كوندي، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى غينيا - بيساو، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، أوفيديو بيكينو، وغيرهم من المتحاورين، في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي ودعم إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، **وإذ يشير** إلى ضرورة مواصلة العمل المنسق بين الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي،

وإذ يرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمات الدولية الخمس المشاركة في عملية بناء السلام في غينيا - بيساو (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) ويدعم مناشدتهم جميع أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو إلى احترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والامتناع عن القيام بأي عمل أو الإدلاء بأي خطاب عام يحتمل أن يزيد من حدة التوترات في البلد،

وإذ يشير إلى أن تنفيذ اتفاق كوناكري المبرم في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على أساس خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية بعنوان "اتفاق بشأن حل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو"، يشكل الإطار الأساسي لإعادة إحلال السلام والاستقرار الدائمين في غينيا - بيساو،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الرابعة والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي تضمن جملة أمور منها إعادة تأكيد ضرورة إبقاء الحكومة التوافقية على شكلها الحالي إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩؛ **وإذ يكرر تأكيد** اعترافه فرض جزاءات استنادا إلى مقترحات يقدمها رئيس اللجنة ضد الجهات السياسية صاحبة المصلحة وغيرها من الجهات التي تعوق التسيير السلس للعملية الانتخابية، ويحث الجهات الفاعلة السياسية في غينيا - بيساو على البقاء على التزامها المخلص بتنفيذ خريطة الطريق المعتمدة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في لومي،

وإذ يرحب بالبلاغ الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حيث يشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية الخمس الداعمة لعملية السلام في غينيا - بيساو، وهي المتمثلة في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في تنسيق جهود المجتمع الدولي لدعم تنظيم الانتخابات،

وإذ يشدد على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية، ويؤكد على أهمية المصالحة الوطنية والحوار الجامع والحكم الرشيد، باعتبارها مقدمات لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم في غينيا - بيساو، **وإذ يؤكد كذلك** على أهمية إشراك جميع مواطني غينيا - بيساو وكفالة مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة وفعالة في هذه العملية، مع التمسك في الوقت نفسه بمبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون

والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وإذ يشجع جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المشاركة في العملية،

وإذ يشجع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على العمل معا من أجل إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، وكذلك الانتخابات الرئاسية التي ترمع حكومة غينيا - بيساو إجرائها في عام ٢٠١٩، **وإذ يؤكد** على أن إجراء الانتخابات في موعدها بصورة شاملة للجميع وذات مصداقية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري وفي خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات النقاط الست، هو أمر أساسي لاستئناف جهود الإصلاح المستدامة التي تمتلك زمامها القوى الوطنية،

وإذ يؤكد أنه لا سبيل إلى توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو إلا من خلال عملية توافقية تشمل الجميع ويملك البلد زمامها، واحترام النظام الدستوري، وإدخال الإصلاحات ذات الأولوية في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات، في إطار سيادة غينيا - بيساو واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أهمية استمرار قوات الدفاع والأمن في عدم التدخل في الحالة السياسية في غينيا - بيساو، ويثني على ما أبدي من ضبط النفس في هذا الصدد وعلى الروح المسالمة التي يتحلى بها شعب غينيا - بيساو،

وإذ يشدد على أهمية أن تواصل حكومة غينيا - بيساو، مدعومةً بمكتب الأمم المتحدة المتكامل والشركاء الدوليين، إقامة مؤسسات وطنية لبسط الأمن وسيادة القانون تستوفي شروط الحياد والشفافية والخضوع للمساءلة والطابع الاحترافي،

وإذ يؤكد أنه ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو أن تعمل على ضمان الاستقرار على المدى القصير والمتوسط والطويل بأن تبدي التزامها نحو ذلك بوضوح وأن تجري حوارا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع بهدف تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول قابلة للتطبيق ومستدامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يواجهها البلد، تيسيراً لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لإخضاع قوات الدفاع والأمن بشكل فعلي لسيطرة المدنيين وإشرافهم، نظرا لأن عدم تحقيق هذا الأمر قد يؤثر سلبا على أداء مؤسسات الدولة مهامها بفعالية نتيجة للتواطؤ بين بعض الجهات السياسية الفاعلة والقيادة العسكرية،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية للمساعدة في الحفاظ على السلام والأمن والتنمية ولدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وبالتحديد عن طريق أنشطة بعثتها،

وإذ يرحب باستمرار إسهام بعثة الجماعة الاقتصادية في تعزيز الاستقرار في غينيا - بيساو،

وإذ يشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم البعثة ومساعدتها،

وإذ يشجع الاتحاد الأفريقي على ما يبديه من التزام وما يبذله من جهود الوساطة وما يجريه من اتصالات مباشرة مع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا - بيساو بغرض تكثيف الجهود للمساعدة في تجاوز الجمود الحالي للحالة السياسية،

وإذ يكرر دعوته حكومة غينيا - بيساو إلى إجراء تحقيقات في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان تتسم بالشفافية والاستقلالية والموثوقية، وفقا للمعايير الدولية، وتحميل مرتكبيها مسؤولية أفعالهم، **وإذ يكرر** الإعراب عن قلقه من التهديد المهدق بالسلام والاستقرار من جراء الاتجار بالمخدرات والاتجار بجميع أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، وما يتصل بذلك من أعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ **وإذ يشجع** في هذا الصدد الجهود المتواصلة التي يبذلها كل من حكومة غينيا - بيساو، والجماعة الاقتصادية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجهات معنية أخرى، في التصدي لهذه المشكلة،

وإذ يعيد تأكيد الحاجة إلى معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد النهائي على أساس المسؤولية العامة والمشاركة، والتصدي لمشكلة المخدرات العالمية والأنشطة الإجرامية ذات الصلة؛ وإذ يؤكد في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة الاتساق والتنسيق والكفاءة بين الشركاء المعنيين لتعزيز جهودهم الجماعية، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات، **وإذ يشدد** على أن أي حل دائم لحالة عدم الاستقرار في غينيا - بيساو ينبغي أن يشمل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة محاكمة المسؤولين عن الاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية وغيرها من الجرائم الخطيرة، مثل انتهاكات النظام الدستوري والأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك محاكمتهم أمام آليات العدالة الوطنية،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية والطابع الملح لاستمرار توافر القدرة التقييمية والدعم من قبل كيانات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين والثنائيين لبسط الأمن وتحقيق التنمية على المدى الطويل في غينيا - بيساو، لا سيما من أجل تنفيذ الإصلاحات في قطاعي الأمن والعدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لقيام الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع والمستدامة، وإذ يشيد في هذا الصدد بالعمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع على تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل،

وإذ يحث الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو على إبداء الالتزام الضروري باستعادة الزخم لإحراز التقدم في المجالات الرئيسية، على النحو المبين في برنامج "تيرا رانكا" (Terra Ranka) الذي قُدم إلى الجهات المانحة في اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥،

وإذ يؤكد الدور الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة من خلال عملها الوثيق مع الحكومة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتوفير التعليم للأطفال في غينيا - بيساو،

وإذ يؤكد الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، كما هو معترف به في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات تتعلق بالمرأة والسلام والأمن،

وإذ يشدد على التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في غينيا - بيساو، وخاصة فيما يتعلق باعتماد الجمعية الوطنية لقانون التكافؤ الجنساني في آب/أغسطس ٢٠١٨، قبل انتخابات ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ التشريعية، وإذ يؤكد وجوب الاستمرار في مراعاة المنظور الجنساني عند تنفيذ جميع الجوانب ذات الصلة من ولاية المكتب المتكامل، بما يشمل إصلاح قطاع الأمن، وعمليات المصالحة الوطنية، وبناء المؤسسات، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار،

وإذ يؤكد مجدداً أن على شركاء غينيا - بيساو مواصلة تنسيق أعمالهم على نحو فعال ووثيق دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد، **وإذ يشير** في هذا الصدد إلى الدعم المنسق والثابت الذي قدمه شركاء البلد، وتحديدًا شركاؤه في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، إلى الحكومة خلال مؤتمر المانحين الدولي لغينيا - بيساو، المعقود في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، في بروكسل،

وإذ يرحب بالتفاعل المستمر للجنة بناء السلام مع غينيا - بيساو، وإذ يحيط علماً بالإحاطة التي قدمها رئيس تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، حيث كرر تأكيد دعمها لاتفاق كوناكري، وشدد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للدستور غينيا - بيساو، وأكد أهمية تجديد ولاية المكتب المتكامل لمدة سنة أخرى،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو،

تجديد الولاية

١ - **يقرر** تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لفترة ١٢ شهراً اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٩ حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠؛

٢ - **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، **ويؤيد** توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل المكتب وإعادة ترتيب أولويات مهامه وفقاً للمراحل التالية:

(أ) المرحلة الأولى (المرحلة الانتخابية)

- يحتفظ المكتب بتشكيلته الحالية ويولي الأولوية لتقديم الدعم لإجراء الانتخابات التشريعية المحدد لها موعد ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ وإجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الزمني المقرر قانوناً في عام ٢٠١٩؛

- طوال المرحلة الانتخابية، ينصبّ تركيز عناصر المكتب على الدعم الذي تقدمه لوظيفة المساعي الحميدة التي تقوم بها البعثة إجمالاً، على أن تركز هذه الوظيفة على الجهات الفاعلة السياسية الوطنية، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم السياسي وبالتنسيق مع سلطات غينيا - بيساو ومجموعة غينيا - بيساو الحماسية؛

(ب) المرحلة الثانية (مرحلة ما بعد الانتخابات)

- يهيئ المكتب الظروف المؤاتية لتنفيذ خطة الإصلاح، بما في ذلك التحضير لخطة الانتقالية المرتبطة بإطار الأمم المتحدة الجديد للشراكات وبالتنسيق مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين؛
- يتم الإغلاق الفعلي للمكاتب الإقليمية التابعة للمكتب المتكامل في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

(ج) المرحلة الثالثة (المرحلة الانتقالية)

- ينفذ المكتب الخطة الانتقالية للسحب التدريجي ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والشركاء الدوليين، وذلك بهدف إنجاز العملية كما هو متوخى بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛

٣ - **يؤكد** على أن إعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ينبغي أن تتم بعد اكتمال الدورة الانتخابية في عام ٢٠١٩، ويعيد في هذا الصدد تأكيد أن العملية الانتخابية لا تزال تشكل مسألة ذات أولوية؛

٤ - **يقدر** أن يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٩ كبعثة سياسية خاصة مبسطة للمساعي الحميدة، يقودها ممثل خاص برتبة أمين عام مساعد؛

٥ - **يطلب** إلى المكتب أن يركز، باستخدام وسائل من بينها المساعي الحميدة والدعم السياسي للممثل الخاص، تركيزاً خاصاً على الأولويات التالية:

(أ) دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتيسير إجراء حوار سياسي شامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛

(ب) تقديم الدعم من خلال المساعي الحميدة للعملية الانتخابية لضمان إجراء انتخابات شاملة وحرّة وذات مصداقية، في صورة انتخابات تشريعية تجرى في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ وانتخابات رئاسية تجرى في عام ٢٠١٩ ضمن الإطار الزمني المقرر قانوناً؛

(ج) تقديم الدعم، بطرق منها توفير المساعدة التقنية، إلى السلطات الوطنية في التعجيل بعملية مراجعة دستور غينيا - بيساو وإتمامها؛

٦ - **يؤكد** أنه بالإضافة إلى الأولويات المذكورة أعلاه، سيواصل المكتب والممثل الخاص تقديم المساعدة وتنسيق الجهود الدولية وقيادتها في المجالات التالية لضمان السلام والاستقرار الدائمين في غينيا - بيساو؛

(أ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ب) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي الاضطلاع بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(د) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو لإدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)؛ فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل الجنسانية من أجل ضمان إشراك المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات من خلال جملة إجراءات منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية؛

(هـ) دعم حكومة غينيا - بيساو، بالتعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في تعبئة ومواءمة وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة خاصة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، تحضيرا للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة؛

الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان

٧ - يؤيد الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز فرص إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها، **ويحيط علما** باعتمادها اتخاذ تدابير صارمة على النحو الوارد في البيان الختامي الصادر عن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ضد أولئك الذين يعيقون التسيير السلس للعملية الانتخابية أو يعيقون تنفيذ اتفاق كوناكري، الذي يمثل الإطار التوافقي الوحيد للتوصل إلى حل دائم للأزمة؛

٨ - **يحث** الجهات صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو على الاحترام والامتنال الصارمين لاتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية في معالجة خلافاتها والتصدي للتحديات التي تواجه بلدها، **ويهيب كذلك** بأصحاب المصلحة في غينيا - بيساو إلى الامتناع عن الأعمال والتصريحات التي يمكن أن تفضي إلى تصعيد التوترات والتحرير على العنف؛

٩ - **يحث** جميع الجهات الفاعلة السياسية في غينيا - بيساو على العمل من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت على مسار إحلال الاستقرار في البلد والتي لا تزال هشة، **ويعيد تأكيد** أهمية إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة بشكل حقيقي في غينيا - بيساو في موعد أقصاه ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، وأهمية إجراء الانتخابات الرئاسية؛

١٠ - **يحث** جميع الجهات السياسية الفاعلة على وضع مصلحة شعب غينيا - بيساو فوق كل اعتبار آخر، وفي هذا الصدد، يهيب بقيادة غينيا - بيساو إلى الاحترام والامتنال الصارمين لاتفاق كوناكري وخريطة طريق بيساو ذات النقاط الست في معالجة خلافاتهم والتحديات التي تواجه بلدهم، لا سيما في ضوء الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨ ويهيب كذلك بأصحاب المصلحة

في غينيا - بيساو إلى الامتناع عن الأعمال والتصريحات التي يمكن أن تُخرج العملية السياسية من مسارها وأن تفضي إلى تصعيد التوترات والتحريض على العنف؛

١١ - **يكمر تأكيد** أهمية الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم بناء السلام والحفاظ عليه في غينيا - بيساو، و**ويحيط علما** بالتقييم الذي أصدرته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بخصوص غينيا - بيساو في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، و**يشاطر** هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الشواغل التي أعربت عنها في بيانها الختامي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حيث أشير إلى الصعوبات الناجمة عن قيام الجهات الاجتماعية - السياسية صاحبة المصلحة بتعطيل عملية تسجيل الناخبين، و**يحث** على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإصرارها على محاسبة الجهات السياسية صاحبة المصلحة وغيرها من الجهات التي تعوق التسيير السلس للعملية الانتخابية؛

١٢ - **يحث** على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية لاعتمادها مدونة قواعد السلوك الخاصة بالانتخابات التشريعية وتوقيعها عليها، و**يوكد** على أهمية إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ والانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الزمني المقرر قانونا في عام ٢٠١٩،

١٣ - **يحث أيضا** على الجهات الوطنية صاحبة المصلحة لتوقيعها على ميثاق الاستقرار، الذي يمثل معلما مهما على طريق تنفيذ اتفاق كوناكري، و**يؤكد** بأهمية اعتماد الإصلاحات الرئيسية، المبينة في اتفاق كوناكري، التي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٩، وإصلاح قانون الانتخابات، وإصدار قانون جديد بشأن الأحزاب السياسية، و**يطلب** إلى المكتب أن يعمل عن كثب مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم إجراء هذه الانتخابات في الوقت المناسب، وأن يعزز الديمقراطية والحكم الرشيد؛

١٤ - **يهدد** بسلطات غينيا - بيساو وجميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها القوات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، إلى الدخول في حوار شامل وحقيقي والعمل معا على توطيد التقدم المحرز حتى الآن، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مع إيلاء اهتمام خاص للديناميات السياسية - العسكرية، ومراجعة الدستور، ومؤسسات الدولة التي تنقصها الفعالية وسيادة القانون، والإفلات من العقاب وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والفقر، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛

١٥ - **يشدد** على ضرورة إجراء حوار شامل بين كل أصحاب المصلحة من أجل توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو، و**يهدد** بالسلطات الوطنية أن تعجل بمراجعة دستور غينيا - بيساو؛

١٦ - **يهدد** أجهزة الأمن والدفاع إلى الاستمرار في الخضوع بشكل تام لسيطرة المدنيين؛

١٧ - **يشيد** بالجهود الهامة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية وشجعها على مواصلة تقديم دعمها السياسي إلى سلطات غينيا - بيساو وقادتها السياسيين من خلال الاستعانة بالمساعي الحميدة وجهود الوساطة؛

١٨ - **يشجع** الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنظيم اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، بالتشاور مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع أصحاب المصلحة؛

١٩ - **يحيط علماً** بوضع حقوق الإنسان في البلد، ويحثّ سلطات غينيا - بيساو على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ووضع حدّ للإفلات من العقاب، والبدء في إجراء تحقيقات لمعرفة هوية مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الموجهة ضد النساء والأطفال، وتقديمهم إلى العدالة واتخاذ إجراءات لحماية الشهود من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية؛

٢٠ - **يعرب** عن استيائه لما ورد في التقارير من عدم وجود احترام للحقّ في التّجمع السلمي المعترف به في دستور غينيا - بيساو، وكذا في الصكوك القانونية بهذا الشأن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ويحثّ جميع سلطات غينيا - بيساو على ضمان التقيّد الصارم بالتزاماتها المقرّرة بموجب القوانين الدولية لحقوق الإنسان؛

٢١ - **يرحب** بالجهود المشتركة التي يبذلها الشركاء الدوليون، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، من أجل تعزيز التعاون دعماً للحكومة في غينيا - بيساو، ويشجعهم على مواصلة العمل معاً في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد وفقاً لخطط الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة، وينوّه في هذا الصدد بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في تعزيز تلك الجهود بهدف دعم أولويات غينيا - بيساو في مجال بناء السلام على المدى البعيد؛

٢٢ - **يرحب** بالتفاعل النشط من جانب لجنة بناء السلام مع حكومة غينيا - بيساو والجهات المعنية صاحبة المصلحة على الأرض، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، بغية الحفاظ على أولويات البلد الطويلة الأجل في ميدان بناء السلام، و**يرحث** في هذا الصدد لجنة بناء السلام على زيادة اضطلاعها بدورها الهام في دعم السلام المستدام في غينيا - بيساو؛

٢٣ - **يكترر تأكيداً** أهمية تنفيذ إصلاحات قطاعي الأمن والدفاع، باعتبارها عنصراً حاسماً لتحقيق الاستقرار على المدى البعيد في غينيا - بيساو، ويشجّع كذلك العمل المنسق الذي يقوم به في هذا المجال، وعلى المستويات دون الإقليمية والإقليمي والدولي، جميع شركاء غينيا - بيساو المعنيين من أجل تحقيق نتائج سريعة وإيجابية؛

٢٤ - **يرحب** بتمديد الجماعة الاقتصادية لولاية بعثتها إلى غينيا - بيساو حتى آب/أغسطس ٢٠١٩ لكي تتمكن العناصر السياسية الفاعلة في غينيا - بيساو من تنفيذ اتفاق كوناكري تنفيذاً فعالاً، و**يشيّد** بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية في تأمين مؤسسات الدولة ودعم إصلاح قطاع الأمن، ويعرب عن تقديره البالغ لإسهامها في تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو، ويشجع الجماعة الاقتصادية على النظر في تمديد ولاية البعثة لفترة إضافية، ويؤيد استمرارها في العمل طيلة الدورة الانتخابية في عام ٢٠١٩، ويحثّ الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين على النظر في تقديم مساعدات مالية دعماً للجماعة في مواصلة نشر بعثتها، و**يثني** على الدعم المالي المقدّم من الاتحاد الأوروبي ويرحب باستعداده للنظر في الخيارات المتاحة لتقديم المزيد من الدعم إلى بعثة الجماعة؛

٢٥ - **يهيب** بسلطات غينيا - بيساو أن تواصل العمل بنشاط على إصلاح النظام القضائي وتعزيزه، مع التّكفّل في الوقت نفسه بالفصل بين السلطات وإتاحة سبل اللّجوء إلى القضاء للمواطنين كافة؛

٢٦ - **يكرر** دعوته سلطات غينيا - بيساو إلى أن تُنفذ وتستعرض تشريعات وآليات وطنية لزيادة الفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال، التي هي من الأمور التي تهدّد الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية، وإلى أن تكفل، في هذا السياق، توفير الدعم إلى وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، المنشأة في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا والوحدات الوطنية لمكافحة المخدرات؛ **ويشجع** الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعدّدي الأطراف على زيادة دعمهم لهذه المؤسسات، ويحثّهم كذلك على الإسهام في دعم حضور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو، والإسهام في الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو خدمةً للأولويات في الأجل القريب والمتوسط والبعيد؛ ويهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل التعاون مع غينيا - بيساو حتى يتسنى لها ضمان مراقبة الحركة الجوية ومراقبة الأمن البحري للمناطق الواقعة ضمن ولايتها، ولا سيما من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك الصيد غير المشروع في مياه غينيا - بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وسائر حالات الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ ويهيب بسلطات غينيا - بيساو أن تُبدي التزاما تاما بمكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال توفير ما يكفي من الموارد ومن الدعم السياسي لوحدة مكافحة المخدرات ولما تجرّبه هذه الوحدات من تحقيقات وما تبذله من سعي إلى مساءلة الجناة؛

٢٧ - **يوكّد** أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في غينيا - بيساو، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل توافر القدرات المناسبة ضمن الهيكل الحالي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل، ويطلب إلى الأمين العام أن يتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع الشركاء الدوليين لضمان تزويد مكتب بيساو التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالعدد الكافي من الموظفين، **ويدهور** في هذا الصدد الجهات المانحة إلى ضمان توافر المساهمات المالية الكافية لبرنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو، بحيث يُكفل إسهام هذا التعاون في جهود مكافحة المخدرات، بما في ذلك الخبرة الملائمة، ويطلب كذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام زيادة الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية العاملة في البلد تعظيما لفعاليتها الجماعية، ولا سيما من خلال قيام هذه الوكالات والصناديق والبرامج بمدّ الممثل الخاص بمعلومات ذات صلة عن الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تسهم في تهديد السلام والاستقرار والأمن في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية؛

٢٨ - **يشيّد** بدور المساعي الحميدة الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام من أجل دعم حكومة غينيا - بيساو؛

٢٩ - **يشيّد** بالجهود الهامة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية **ويشجعها** على مواصلة تقديم دعمها السياسي إلى سلطات غينيا - بيساو وقادتها السياسيين من خلال الاستعانة بالمساعي الحميدة

وجهود الوساطة، **ويشجع** كذلك الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على دعم الجماعة الاقتصادية؛

٣٠ - **يشدد** على ضرورة أن يظل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين وشركاء غينيا - بيساو الدوليين الثنائيين ومتعددي الأطراف ملتزمين بإنفاذ اتفاق كوناكري، **ويشجع**، في هذا السياق، الجماعة الاقتصادية على أن تواصل التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ اتفاق كوناكري؛

٣١ - **يعرب** عن استعداد مجلس الأمن لاتخاذ تدابير إضافية في مواجهة تفاقم الوضع في غينيا - بيساو؛

٣٢ - **يقرر** استعراض تدابير الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بعد سبعة أشهر من اتخاذ هذا القرار، وخاصة على ضوء التوقعات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتسيير العملية الانتخابية؛

الإبلاغ

٣٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير منتظمة كل ستة أشهر عن تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً في غضون ستة أشهر مع تزويد اللجنة المنشأة عملاً بقراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بإحاطة عن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في البلد وفي استعادة النظام الدستوري، وبتوصيات عن إجراءات مواصلة العمل بنظام الجزاءات في بيئة ما بعد الانتخابات، وفقاً للفقرة ١٢ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)؛

٣٤ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.